Distr.: General 30 April 2007 Arabic

Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس عجلس الأمن

أتـشرف بـإبلاغكم أن أعـضاء مجلـس الأمـن اطلعـوا علـى رسـالتكم المؤرخـة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/241) بشأن تجهيز خطابات الاعتماد المتصلة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، وعلى المذكرة المرفقة بها.

وقد رحب أعضاء المجلس بالعمل الجاري الذي تقوم به الأمانة العامة للأمم المتحدة، لا سيما جهودها المبذولة للالتقاء بممثلي السلطات المختصة بالحكومة العراقية في اجتماع يُعقد في عمان في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ لمناقشة المسائل التي لم يُبت فيها بعد وذلك بغية التوصل إلى حل من شأنه اختتام برنامج النفط مقابل الغذاء بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

وفي هذا الصدد، أحاط الأعضاء علما بالاقتراح الوارد في الفقرة ٢ من مذكرتكم ووافقوا عليه، وهو الاقتراح الرامي إلى تمديد بعض خطابات الاعتماد حتى نهاية عام ٢٠٠٧، واتفقوا كذلك على ألا تؤيد الأمانة العامة للأمم المتحدة أي تمديد لخطابات الاعتماد يترتب عليه التسليم بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. كما أحاط أعضاء المجلس علما بأن الحكومة العراقية والأمانة العامة للأمم المتحدة اتفقتا على إلغاء ٥٥ خطاب اعتماد تقدر قيمتها الإجمالية عما يقرب من ٢٢٦,٩ مليون دولار.

وأعرب أعضاء المجلس عما يساورهم من قلق وخيبة أمل إزاء ما أشرتم إليه في ملاحظتكم بشأن بطء وتيرة التقدم المحرز، أو في بعض الحالات عدم إحراز تقدم على الإطلاق، في مجال تقديم وثائق التصديق المتعلقة بالعقود المتبقية وما يرتبط بها من خطابات اعتماد في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء؛ وبشأن وجود خطابات اعتماد حاليا، يبلغ عددها ١٨٤ خطابا تقدر قيمتها بـ ١٨٢ مليون دولار تقريبا، انتهى أجلها وهناك مطالبات من موردين بشأن التسليم. وأكد أعضاء المجلس أن هذا الوضع قد يشكل تهديدا جديا لإمكانية إنهاء البرنامج في الموعد المقرر له.

وأشار أعضاء المحلس، كما ورد في مذكرتكم المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، إلى ضرورة الاحتفاظ برصيد قدره ١٨٧ مليون دولار في حساب الأمم المتحدة للعراق، كاحتياطي لتغطية أي مطالبات غير متوقعة وذلك حيى تتم تسوية المسائل المتعلقة بمطالبات الموردين.

وأكد أعضاء بحلس الأمن بحددا، في إشارة إلى الرسالتين الموجهتين من رئيس مجلس الأمن إليكم المؤرختين ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، على أهمية التوصل سريعا إلى حل لهائي للمسائل المتبقية حتى يتسنى سداد المبالغ المستحقة للشركات المعنية واختتام البرنامج في الموعد المقرر له حاليا أي خلال عام ٢٠٠٧.

وتحقيقا لهذه الغاية، بعث أعضاء المجلس رسالة أخرى إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة يحثون فيها الحكومة العراقية على بذل قصارى جهدها، بالتنسيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، للتعجيل بتجهيز خطابات الاعتماد المتبقية، وخاصة لحل المشكلة المزمنة المتمثلة في بطء تقديم وثائق التصديق أو عدم تقديمها على الإطلاق، وللتصدي للمزاعم القائلة بأن السلطات العراقية تحجب وثائق التصديق بالمخالفة للأصول وهي المزاعم التي أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم المستمر بشألها، وذلك حتى يتسنى إلهاء البرنامج في الوقت المقرر.

ودعا أعضاء المجلس الممثل الدائم إلى أن يرد برسالة يوضح فيها آراء الحكومة العراقية وتجارها في هذا الشأن، ويقدم إحابات محددة فيما يتعلق بالمسائل سالفة الذكر، ولا سيما المشاكل ذات الصلة ببطء تقديم وثائق التصديق أو عدم تقديمها على الإطلاق.

ويطلب أعضاء مجلس الأمن إلى الأمين العام مواصلة جهوده وموافاة المجلس في غضون شهرين بتقرير عن التقدم المحرز يقدم فيه توصيات محددة بشأن جميع المسائل المعلقة.

ويحيط أعضاء المجلس علما أيضا برسالة الأمين العام المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بشأن سداد المبالغ المستحقة بموجب خطابات الاعتماد الصادرة عن مصرف باريس الوطني باريباس. واتفق أعضاء المجلس على أن الشواغل التي أثيرت في الرسالة تبرز الحاجة إلى التوصل على وجه السرعة إلى تسوية لجميع المسائل المعلقة المتصلة ببرنامج النفط مقابل العذاء، وهم يدعون الأمين العام إلى إطلاعهم بانتظام على آخر التطورات في هذا الشأن.

(توقيع) إمير **جونز باري** رئيس مجلس الأمن

07-32594